الأمم المتحدة

A/C.5/62/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
19 November 2007
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد علي ..... (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

بيان من نائبة الأمين العام

تنظيم الأعمال

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-52981 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥.

بيان من نائبة الأمين العام

١ - **السيدة ميغيرو** (نائبة الأمين العام): أعادت تأكيد الاهتمام الذي توليه إلى عمل اللجنة الخامسة. وقالت إن حضورها في الجلسة الافتتاحية للدورة الثانية والستين يجب اعتباره دليلا على التزام الأمين العام بالدخول مع الدول الأعضاء في حوار شفاف بغية إقامة إدارة كفؤ وهادفة وعملية تخضع للمحاسبة وتركز على النتائج وتلتزم بخدمة الصالح العالمي.

٢ - ومضت تقول إنه كيما يتسنى إنشاء أمم متحدة أكثر قوة من أجل عالم أفضل، يجب تعزيز دعامات المنظمة الثلاث، أي التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان. وقد أعادت الدول الأعضاء التأكيد في مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ وفي قرارات الجمعية العامة اللاحقة التزامها بتعزيز سلطة الأمم المتحدة، ودعت إلى تعزيز المساءلة وزيادة فعالية وكفاءة استخدام الموارد البشرية والمالية. فهذه المسائل فضلا عن المسائل المتصلة بالولايات التشريعية، والميزانيات، والرقابة، والإصلاح الإداري ستكون مرة أخرى في صميم المداولات القادمة للجنة.

٣ - وقالت إن الأمين العام ملتزم تماما بالعمل في آن معا داخل الأمانة العامة، ومع الدول الأعضاء لتحقيق هذه الأهداف. ففي مجال حفظ السلام، كرس الأمين العام جهودا كبيرة لتعزيز قدرة المنظمة على إدارة وإدامة عمليات معقدة، يشجعه في ذلك استعداد الدول الأعضاء لدعم جهوده. وهو يتطلع أيضا إلى تلقي دعمها له في ميدان منع الصراعات. ذلك أن بناء القدرات في هذا المجال سيساعد على ضمان استدامة اتفاقات السلام والحد من نشر عمليات لحفظ السلام مكلفة ومعقدة.

٤ - واستطردت تقول إنه عملا بميثاق الأمم المتحدة، يجب على موظفي المنظمة أن يثبتوا تحليهم بأعلى مستويات الكفاءة والجدارة والنزاهة. وبالتالي فقد أثبتت الأمانة العامة من خلال إنشاء مكتب الأخلاقيات حرصها على تنفيذ سياسات جديدة ومبادرات تدريبية بهدف تهيئة بيئة عمل قوامها الأخلاق والشفافية. وفي سياق تعزيز إطار المساءلة، يعلّق الأمين العام أهمية قصوى على إبرام اتفاقات أداء مع كبار مديريه. وتعتبر هذه الاتفاقات التي أبرمت على أساس حوار بين نائبة الأمين العام وكبار المديرين سابقة بالنسبة للأمانة العامة ودليلا على التزامها بتعزيز الأداء والمساءلة والشفافية. وقد استفيد منها أيضا لإذكاء وعي كبار المديرين بأهمية تقاسم الخبرات مع العمل كفريق واحد وتحديد المجالات القابلة للتحسين.

٥ - ومضت تقول إن الأمين العام ملتزم أيضا بتعزيز الهيئات الإدارية الداخلية كمجلس الأداء الإداري ولجنة الإدارة. فهذه الهيئات توفر وسيلة لتوطيد التزام الإدارة بعملية الإصلاح وكفالة المتابعة المؤسسية المناسبة للتوصيات المتعلقة باستحقاقات الرقابة. كما أنه سيتم الاستفادة منها لضمان عدم خروج عملية الإصلاح على الطريق الصحيح على نحو متماسك ومنسق، ومن المنتظر أن تكتسب هذه المهمة في الأشهر القادمة أهمية أكثر خطورة حتى مما كان عليه الحال وذلك، عندما تسعى الأمانة العامة إلى تنفيذ وإدارة عدد من التحسينات الإضافية المقترحة كالنظام الجديد للعدالة الداخلية، ونظام تخطيط موارد المشروعات، واعتماد المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام. وستسهل هذه الإصلاحات جميعها سويا التحول نحو الأخذ في إنجاز الأعمال بالعمليات والممارسات الحديثة وستحسن في جملة أمور جودة ومصداقية الإبلاغ المالي والإداري.

٦ - وقالت إن الأمين العام سيطلب في الدورة الحالية من الدول الأعضاء أن تدعمه في عدد من المجالات ذات الأولوية العالية. فهو، أولا سيقدم، للنظر والموافقة، الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وذلك مع عدد من الإضافات التي تشكل عناصر أساسية في خطة الإصلاح. ثانيا، سيكون معروضا على اللجنة الخامسة مجموعة تقارير تصف الجهود المبذولة لتحسين الضوابط الداخلية والمساءلة، بما في ذلك تقرير عن آخر المستجدات فيما يتعلق بشتى الجهود المبذولة داخليا لتعزيز آليات الشراء وإدارة المخاطر، مما له أهمية خاصة نظرا لزيادة عدد عمليات حفظ السلام. ثالثا، يعتزم الأمين العام أن يقدم تقريرا شاملا عن إصلاح الشراء، يجرد فيه الموارد التي قدمت في الدورة الحادية والستين، وسيحيط الجمعية العامة علما بآخر المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مجال الضوابط الداخلية. رابعا، سيطلب الأمين العام من الدول الأعضاء المضي قدما في إصلاحات إدارة الموارد البشرية، كما ستتلقى الدول الأعضاء معلومات عن الاحتياجات من الموارد اللازمة للنظام الجديد لإقامة العدل، وللتفاصيل المتعلقة بهذا النظام. وأخيرا، ستقدم المعلومات المطلوبة بشأن احتياجات النظام العالمي لإدارة الموارد ونطاقه وما يلزمه من موارد. ومن الأهمية بمكان إحراز تقدم على جميع هذه الجبهات لتحويل قاعدة الموارد البشرية للمنظمة وتحسين الأدوات الإدارية لاتخاذ القرارات، بما في ذلك تحسين الضوابط المالية، وزيادة دقة الإبلاغ الإداري وتقديم التقارير في مواعيدها.

٧ - وقالت إنه في حين لن تتأخر الأمانة العامة عن النهوض بمسؤولياتها في البحث عن سبل كفالة استمرار تحسين تنفيذ الولايات المنوطة بها، يجب على الدول الأعضاء أن تدعم جهودها بتزويدها بالموارد الكافية. وأعربت عن اقتناعها بأن باستطاعة الدول الأعضاء والأمانة العامة التصدي بنجاح لتحديات القرن الحادي والعشرين، إذا عملت سويا في شراكة بينها.

تنظيم الأعمال (A/C.5/62/.1 و A/C.5/62/L.1)

٨ - **الرئيس:** دعا الأعضاء إلى النظر في برنامج عمل اللجنة للجزء الرئيسي من الدورة بصيغته الواردة في الورقة غير الرسمية التي عممت على الوفود. وقد أعد برنامج العمل المقترح بالتأسيس على قائمة بنود جدول الأعمال التي أحالتها الجمعية العامة إلى اللجنة (A/C.5/62/1). ويرد في الوثيقة A/C.5/62/L.1 سرد بشأن المرحلة التي بلغها إعداد الوثائق المتصلة بتلك البنود. وستصدر قائمة مستقلة بحالة وثائق دورتي اللجنة المستأنفتين الأولى والثانية.

٩ - وقال إنه يود أن يسلط الضوء على بعض ما اعتمدته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة من توصيات المكتب الواردة في الوثيقة A//62/250، وينتظر للجنة الخامسة أن تكون قد أتمت في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ عملها الخاص بالجزء الرئيسي من الدورة. ونظرا للقيود المالية، يجب الشروع في جلسات اللجان الرئيسية في الساعة العاشرة صباحا بالضبط ورفعها في الساعة السادسة مساء. وقررت الجمعية العامة أيضا، عملا بممارسة اتبعتها من قبل، الإعفاء من شرط حضور ربع عدد أعضاء اللجان الرئيسية على الأقل للإعلان عن افتتاح جلسة من جلساتها والسماح لها ببدء المناقشة.

١٠ - ومضى يقول إنه ينبغي بذل جهود للحد من عدد وطول القرارات المعتمدة. وينبغي ألا تتضمن القرارات طلبات لتقديم لتقارير من الأمين العام ما لم يكن هناك ضرورة مطلقة لهذه التقارير يمليها تنفيذ القرارات أو مواصلة النظر في بند من البنود. كذلك يتعين للقرارات أن تكون عملية التوجه أكثر مما كانت في السابق. وينبغي أيضا للجان الرئيسية أن تكتفي بالإحاطة علما بتقارير الأمين العام أو تقارير اللجان الفرعية التي لا تتطلب أن تبت فيها الجمعية

العامة وينبغي لها ألا تناقشها وألا تعتمد قرارات بشأنها ما لم يكن قد طلب إليها ذلك بصورة محددة.

١١ - وتحدث عن الميزانية البرنامجية، فوجه الانتباه إلى المادة ١٥٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بشأن بيانات الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية، وإلى الفقرتين ١٢ و ١٣ من مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ بشأن الحاجة إلى ترك متسع كاف من الوقت لكل من الأمانة العامة لإعداد تقديرات النفقات الناشئة عن مشاريع القرارات، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة للنظر في تلك التقديرات. وقال إن هناك، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٦ من تقرير المكتب، حاجة لترك متسع من الوقت للأمين العام يزيد على ٤٨ ساعة ليمكنه استعراض الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على المقترحات المعروضة على الجمعية العامة. ولذا، فهو يحث أعضاء الوفود على أن يبلغوا زملاءهم في اللجان الرئيسية الأخرى بأن من المهم ترك متسع كاف من الوقت للنظر والبت في مشاريع المقترحات التي تترتب عليها في الميزانية البرنامجية أثار مالية.

١٢ - **السيد راموس** (البرتغال): تحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المرشحين لنيل عضويته تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية تثبيت الاستقرار والانتساب ألبانيا، والجبل الأسود، وصربيا، بالإضافة إلى أرمينيا، وأوكرانيا، وجمهورية ملدوفا، فقال إنه ينبغي أن يكون بوسع اللجنة الانتهاء من عملها في الأجل المحدد (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧) دون الاجتماع خارج ساعات العمل العادية. وقال إن الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتأسيس على التقدم المحرز من قبل، ويؤيد الاستفادة بأقصى ما يمكن من الوقت الموفر نتيجة جملة أمور كافتتاح الجلسات في الساعة العاشرة بالضبط. وتحدث عن مسألة الوثائق، فأعرب عن قلقه إزاء استمرار إصدار التقارير بعد مواعيدها بمدة طويلة، بل وإصدارها أحيانا بعد انقضاء التاريخ المقرر لانتهاء اللجنة من عملها في الجزء الرئيسي من الدورة، وقال إن الإتحاد الأوروبي لن يستطيع مناقشة أي تقارير يقرر تقديمها يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ أو بعده.

١٣ - ووصف الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وتمويل المحاكم الدولية وبعثات حفظ السلام بأنها من المسائل البالغة الأهمية. وقال إن الإصلاح الإداري يظل هو أيضا من الأولويات بالنسبة للاتحاد الأوروبي بما أن المنظمة ككل ودولها الأعضاء على حد سواء سيستفيدان من تحسين الإدارة. ولذا، فهو يتطلع إلى استلام تقارير عن الجوانب المتعددة لهذا الإصلاح، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بإقامة العدل، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والرقابة، وهي جوانب بعضها كان ينبغي إصلاحه منذ مدة طويلة.

١٤ - **السيد حسين** (باكستان): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فشكر نائبة الأمين العام على بيانها. وأنتقل للحديث عن مسألة إدارة الموارد البشرية، فشدد على أن ميثاق الأمم المتحدة ينص أيضا على مبدأ التوزيع الجغرافي المتكافئ للموظفين علاوة على أنه يدعو إلى ضرورة أن تتوفر فيهم أعلى مستويات النزاهة والكفاءة.

١٥ - وذكّر بأن جميع وثائق الجمعية العامة ينبغي أن تصدر بجميع اللغات الرسمية الست في غضون ستة أسابيع قبل افتتاح الدورة عملا في ذلك بقرارات الجمعية العامة ٢٦٥/٥٩، و ٢٥٠/٥٨، و ٢٨٣/٥٧ باء. وإنه لمن دواعي الأسف أن ينقلب الأمر الآن فيما يتعلق بالامتثال لتلك القرارات فيصبح الاستثناء هو القاعدة وتصبح القاعدة هي الاستثناء. فهناك الآن جانب كبير من الوثائق المهمة التي أصبح من الاعتيادي صدورها بعد فوات مواعيدها. وتترتب على هذه التأخيرات آثار جسيمة تنال من قيام اللجنة بإجراء مداولاتها بالجودة المطلوبة. وتود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن

ترى باكورة نتائج التدابير التي يعتزم الأمين العام اتخاذها لمعالجة الأسباب الكامنة وراء هذه المشكلة. فاستعداد المجموعة للنظر في أي بند في برنامج العمل إنما يتوقف على توافر جميع ما يتصل به من وثائق بجميع اللغات الرسمية الست قبل مهلة كافية لتنسيق مواقفها.

١٦ - ومضى يقول إن اللجنة الخامسة اضطرت في الدورة الحادية والستين، تحت ضغط سياسي حاد، إلى أن تعالج في آخر لحظة بعض المسائل المهمة ومن بينها مقترح بإعادة تشكيل هياكل إدارة عمليات حفظ السلام. ولذا، فإنه لمن دواعي الأسف ألا يعيّن حتى الآن أحد لمنصب وكيل الأمين العام للدعم الميداني الذي لا يزال شاغرا بعد مرور خمسة أشهر على إنشائه، وبغض النظر عما ادُعي من حاجة ماسة لهذا التعيين.

١٧ - وقال إن اللجنة ستنظر في الدورة الحالية في عدة بنود تتصل بالإصلاح. وهو إذ يعي القيمة الاستراتيجية التي تنطوي عليها الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، فإنه يشدد على ضرورة أن يخصص لها ما يكفي من الوقت لإجراء مداولات مستفيضة بشأنها. وينبغي أيضا تغليب روح الشفافية وإشراك الجميع أثناء المفاوضات بشأن البنود كافة. وختم بالقول إن لدى مجموعة الـ ٧٧ والصين عددا من الأسئلة بشأن أوجه الكفاءة والفعالية الناشئة عن القرارات المتصلة بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وأكد مرة أخرى اعتراض المجموعة على اتخاذ القرارات داخل أفرقة صغيرة، وبخاصة ما يتعلق منها بمسائل تتصل بالميزانية والإصلاح، واعتراضها على فرض أية شروط على مفاوضات الميزانية.

١٨ - **السيد فرمين** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم نيابة عن مجموعة ريو، فوجه الانتباه إلى عدد من المسائل التي تثير اهتمام وفده بوجه خاص. وأشار، أولا، إلى الميزانية البرنامجية المقترحة، فقال إن مما لا شك فيه أن مقترحات الأمين العام فضلا عن تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ستمكن الجمعية العامة من تزويد المنظمة بما تحتاج إليه من موارد تلزمها كيما تمتثل امتثالا تاما لولايتها. وأكد من جديد تمسكه بفرض رقابة صارمة على الميزانية وشدد على ضرورة توزيع الموارد على أنشطة المنظمة ذات الأولوية بالتساوي بينها. وأعرب عن أسفه لأن مقترحات الأمين العام في مجال التنمية لا تراعي هذا الواجب.

١٩ - وأشار، ثانيا، إلى أن الدول الأعضاء في مجموعة ريو تولي اهتماما خاصا لجدول الأنصبة المقررة. فهي تؤيد في هذا السياق التوصيات التي أصدرتها لجنة الاشتراكات بشأن طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق والتي قدمتها جمهورية أفريقيا الوسطى، وجزر القمر، وغينيا بيساو، وليبريا، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وطاجيكستان.

٢٠ - وشدد، ثالثا، على ضرورة أن تكفل الآليات الطابع الاحترافي والفعال للنظام الجديد لإقامة العدل، فضلا عن ضمانات الإجراءات الواجبة التطبيق والشفافية تماشيا مع المعايير الدولية ذات الصلة.

٢١ - وأشار، رابعا، إلى المخطط العام لتجديد مباني المقر، فأعرب عن قلقه العميق إزاء ما يقال عن تصاعد التكاليف، خاصة وأن دولا كثيرة أعضاء في مجموعة ريو قد سددت بالكامل حصتها من الاشتراكات المقررة للمشروع. وقال إن الجمعية العامة تعود لها الكلمة الأخيرة للفصل في مسألتي استراتيجية المخطط العام وتكلفته في ضوء ما يقدمه إليها الأمين العام من تقارير ودفوع تتصل بهذا الشأن.

٢٢ - وأعاد التأكيد، خامسا، على أهمية نظام الأمم المتحدة الموحد والدور الرئيسي للجنة الخدمة المدنية في تنظيم وتنسيق شروط الخدمة في المنظمات المشتركة فيه.

٢٣ - وقال إن النقطة السادسة تتعلق بترتيبات المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة حيث أن مجموعة ريو ملتزمة بإيجاد طريقة للتخفيف من الآثار العكسية للدولرة في إكوادور، وهو يأمل في أن يقدم صندوق المعاشات التقاعدية مقترحا بشأن هذه المسألة استجابة لطلب الجمعية العامة.

٢٤ - ومضى يقول إن النقطة السابعة تتمثل في أن المجموعة ستواصل المشاركة في المفاوضات بشأن إصلاح إدارة الموارد البشرية، بغية تعزيز الفعالية والشفافية والمساءلة في المنظمة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن المجموعة أحاطت علما بإعادة تشكيل هياكل إدارة عملية حفظ السلام وبمقترحات الأمين العام بشأن إصلاح إدارة الشؤون السياسية. غير أن ما يثير قلق المجموعة إلى حد ما أن المسائل المتصلة بإصلاح خطة التنمية التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ لم تجد في سلم الأولويات نفس القدر من الاهتمام الذي منح للمسائل الأخرى. ونظرا لجدول أعمال اللجنة الخامسة المزدحم، فإنه ينتابه القلق لأنه لم يتم حتى الآن فيما يبدو تقديم أي مقترح رسمي بشأن هذه المسألة الأخيرة.

٢٦ - وختم بالقول إنه سيغدو ممتنا لو قدم له تفسير لأسباب تأخير تعيين وكيل للأمين العام للدعم الميداني. وأعرب عن أمله في أن يشغل المنصب في نهاية المطاف أحد رعايا البلدان النامية أو المساهمة بقوات.

٢٧ - **السيد نغونغولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): تحدث نيابة عن المجموعة الأفريقية، فأعرب عن شكرها للأمانة العامة على جهودها المبذولة لتقديم جدول عمل متوازن، واستدرك فقال إن القلق يساورها إزاء تأخر صدور التقارير خلافا لما تنص عليه قرارات الجمعية العامة، وتزيد هذه الحالة من تفاقم الصعوبات التي تواجهها الوفود الصغيرة وبخاصة نظرا لحجم العمل الواجب إنجازه، والوقت المحدود، وتزاحم البنود ذات الأولوية العليا.

٢٨ - **السيد والاس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن اللجنة مقبلة على المهمة الصعبة المتمثلة في تحديد المستوى المناسب من الموارد اللازمة لبرامج الأمم المتحدة لما فيه منفعة الناس في جميع أنحاء العالم مع الحرص على ضمان المسؤولية المالية في اتخاذها للقرارات وضمان استخدام الموارد التي تقدمها إليها الدول الأعضاء استخداما يتسم بالفعالية والكفاءة. وقد تجاوزت الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الأربعة بلايين دولار بكثير. ولذا، فإن من الضروري استخدام موارد المنظمة على نحو حصيف. فمن العلامات التي تدل على حسن الإدارة، العمل من أجل تحقيق نمو صفري للميزانية في جميع الأوقات، وبخاصة في الأوقات التي تكون الموارد فيها محدودة.

٢٩ - ومضى يقول إن استعراض الولايات الذي دعا إليه قادة العالم في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيعزز برنامج العمل ويحسّن تخصيص الموارد على نحو متسم بالكفاءة. غير أنه لا فائدة من إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة فيما بين الدول الأعضاء دون أن يتوفر لهذا الاستعراض إطار عمل قابل للاستمرار يفضي إلى التخلص من الولايات المتكررة أو التي هي ليست ذات موضوع.

٣٠ - وقال إن وفده يحث الأمين العام على كفالة تنفيذ الإصلاحات، وذلك بوضع الصيغة النهائية لمدونة قواعد سلوك تطبق على نطاق المنظومة بأسرها، وإعمال سلطة وسياسات مكتب الأخلاقيات في جميع أجهزة المنظمة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها. وينبغي على جميع مسؤولي الأمم المتحدة أن يحذوا حذو الأمين العام ونائبة الأمين العام، فيكشفا عن ذمتيهما الماليتين لتصبح جميع المنظمات على نفس المستوى من حيث الأخلاق الرفيعة والشفافية والخضوع للمساءلة.

٣١ - وانتقل للحديث عن الرقابة، فقال إن اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة الجديدة ستشرع قريبا في تقديم المشورة إلى الجمعية العامة بشأن سبل تعزيز نطاق وفعالية آليات الرقابة الداخلية القائمة. ويجب ضمان استقلالية عمل مكتب خدمات الرقابة الداخلية كيما يقوم المكتب بمهامه بعيدا عن أي تأثير حقيقي أو انطباعي للأجهزة المقرر أن يراقبها. ويجب أن تتوفر للجنة أيضا الموارد الكافية للقيام بمهامها الرئيسية. ويضاف إلى ذلك أن من الأهمية بمكان أن تعتمد الأمم المتحدة إطار عمل رسمي للرقابة الداخلية لتحسين الشفافية والمساءلة وتحديد إطار للمساءلة والأخذ بأساليب الإدارة القائمة على أساس النتائج.

٣٢ - وقال إن نظام الشراء تحسن من خلال تدريب الموظفين والدعوة إلى نظام مستقل للطعن في قرارات إرساء العطاءات. غير أنه ثمة حاجة إلى إحداث تغييرات أخرى لتحسين إدارة عمليات الشراء وهيكلها التنظيمي وتوضيح العلاقة بين وحدة المشتريات في المقر ووحداتها في بعثات في حفظ السلام.

٣٣ - ومضى يقول إن نظام إقامة العدل لموظفي الأمم المتحدة يحتاج إلى مزيد من التحسين، وينبغي وضع لوائح تنظم العقود وشروط الخدمة لتحسين التعيين والقدرة على الاحتفاظ بالموظفين المؤهلين تأهيلا جيدا. وختم بالقول إن الأمم المتحدة ينبغي لها أن تجري تقييما واقعيا للنواتج والأنشطة الرئيسية ليتسنى توجيه مواردها المحدودة نحو البرامج ذات الأولوية العليا التي من شأنها أن تعطي نتائج.

٣٤ - **السيد روميرو - مارتيناز** (هندوراس): قال إن وفده يرحب بعزم الأمانة العامة اقتراح تدابير لزيادة الفعالية في استخدام الموارد لتنفيذ ولايات وأولويات الأمم المتحدة، غير أن أشد ما يقلق وفده ألا تزيد على ٠,٣٧ في المائة حصة حساب التنمية من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٣٥ - وقال إن نظام العدل الداخلي ينبغي مراجعته بالكامل عملا بقرار الجمعية العامة A/61/261. فإقامة العدل على نحو نزيه ومتوازن داخل الأمانة العامة سيقيم المثال على رفعة المعايير المتعلقة بالأخلاق والنزاهة والشفافية بالنسبة لجميع المنظمات الدولية. ويأمل وفده أيضا أن يرى تدابير محددة من شأنها أن تقلص المدة الزمنية لبقاء الوظائف شاغرة في المنظمة، وأن يرى كذلك آليات تكفل زيادة التوزيع الجغرافي العادل بما في ذلك ضمن وظائف الإدارة العليا.

٣٦ - وتحدث بصفته رئيس المعهد الدولي للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة، فأبلغ اللجنة بأنه في أواخر عام ٢٠٠٧، سيصبح بوسع المعهد إعادة تسديد مبلغ ٨٠٠ ٥٥٧ دولار كانت الأمم المتحدة قدمته إليه، ولن يحتاج المعهد إلى طلب أموال من الميزانية العادية للأمم المتحدة لتمويل برامجه في عام ٢٠٠٨.

٣٧ - **السيد محيث** (بنغلاديش): قال إنه يأمل في أن تحظى أيضا البنود الأخرى ذات الأولوية باهتمام اللجنة الخامسة بالرغم من أن عام ٢٠٠٧ هو سنة ميزانية. ووصف المشكلة المستمرة المتعلقة بتأخر إصدار الوثائق بأنها أمر غير مقبول لأنها تعطل بدء العمل وتطيل عملية اتخاذ القرارات.

٣٨ - **السيد بولين** (كندا): تكلم أيضا نيابة عن أستراليا ونيوزيلندا، فقال إنه في أجواء ارتفاع حجم الميزانيات أصبح من المهم أكثر من أي وقت تخصيص الموارد على نحو يتسم بالكفاءة، وتحميل الجميع مسؤولياتهم المالية. وينبغي للإصلاح الإداري أن يؤدي دورا رئيسيا في بلوغ تلك الأهداف.

٣٩ - **الرئيس**: قال إنه يفهم من ذلك أن اللجنة توافق على برنامج العمل على أن يكون مفهوما أن المكتب سيضع في الاعتبار الآراء المعرب عنها ويدخل على البرنامج التعديلات اللازمة.

٤٠ - وقد تقرر ذلك.

٤١ - **الرئيس**: اقترح تحديد يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر موعدا نهائيا لتقديم الترشيحات لتعيينات ملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى، وعقد الانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحدث عن تعيين أعضاء محكمة الأمم المتحدة الإدارية، فذكّر اللجنة بأنه، في الفقرة ٣٦ من قرار الجمعية العامة ٦١/٢٦١ المتعلق بإقامة العدل، قررت الجمعية العامة مواصلة النظر في البند على سبيل الأولوية بهدف تنفيذ النظام الجديد لإقامة العدل في الأمم المتحدة في موعد أقصاه كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في حين تتضمن الفقرتان ٢٩ و ٣١ من القرار التدابير الانتقالية ذات الصلة.

رفعت الجلسة في الساعة ١١/٢٠ صباحا.